

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان العراق

رقم القرار: ٢١

تاريخ القرار: ١٠/٤/١٩٩٢

١٢/رضيهز/٢٦٩٢ ك

«قرار»

استناداً لاحكام الفقرة (١) من المادة/٥٦ من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢/١٠/٣ مابيلي :-

اولاً: يمنع تصدير جميع المكائن والمركبات وكافة انواع الاجهزة الدقيقة والطبية وقطع غيارها ومكملاتها والادوية والمواد الانشائية والكهربائية والتأسيسات الصحية والمواشم الى خارج اقليم كردستان العراق وتصادر في حالة تهريبها.

ثانياً:- تباع بالمزاد العلني الاموال المضادرة وتودع ثلاثة ارباع اقيامها في الخزينة ويوزع الباقي على افراد المفزة التي قامت بالقبض عليها.

ثالثاً:- يغرم سائق واسطة النقل او ناقل المال بمبلغ لا يقل عن الفي دينار ولايزيد عن عشرة الاف دينار.

ب- تصادر واسطة النقل ان كان مالکها على علم بعملية التهريب.

رابعاً:- في حالة امتناع المشر عن دفع الضمانة تطبق بحقه احكام المادة/٢٥٧ من قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ مع مراعاة العقوبات الواردة في القانون اعلاه بخصوص الحالات غير الواردة في هذا القرار.

خامساً:- لايعمل باى نص قانوني يتعارض مع احكام هذا القرار

سادساً:- تمهيداً لهذا القرار يمنح وزير الداخلية صلاحية حجز المخالفين لاحكامه لمدة لا تزيد عن (٣٠) يوماً وله تحويل رؤساء الوحدات الادارية بهذه الصلاحية.

سابعاً:- تختص محاكم الجنج في الاقليم بالبت في القضايا الناشئة عن تطبيق هذا القرار لحين تشكيل المحاكم الكمركية.

ثامناً:- ينفذ هذا القرار من تاريخ تصديقه من المجلس الوطني لكوردستان العراق واصداره.

تاسعاً:- على الوزراء المختصين تنفيذ احكام هذا القرار.

عاشراً:- ينشر هذا القرار في الجريدة (نه نجومهه).

جوهر نامق سالم

رئيس المجلس الوطني لكوردستان

العراق



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان العراق

رقم القرار: ٢٤

تاريخ القرار: ١٠/٧/١٩٩٢

١٥/رضيهز/٢٦٩٢ ك

«قرار»

استنادا الى الفقرة(١) من المادة/٥٦ من قانون المجلس الوطني

لكوردستان العراق رقم (١) لسنة ١٩٩٢/١٠/٣ مابيلي :-

٠١- يمنع منعاً باتاً موظفي الدوائر المالية والمؤسسات التجارية والموظفين العاملين في المجال المالي والحسابي في دوائر اقليم كوردستان العراق من التعامل بتجارة الاوراق النقدية الوطنية او الاجنبية مباشرة او بالواسطة :

٠٢- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل موظف خالف احكام الفقرة (١) من هذا القرار.

٠٣- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر كل من شجع او ساهم او عمل على تداول عملة وطنية باقل من قيمتها القانونية.

٠٤- تصادر الاوراق النقدية المتعامل بها في حالة التلبس وتسجل ايرادا نهائيا للخبزينة.

٠٥- لايعمل باى نص يتعارض واحكام هذا القرار.

٠٦- يعتبر هذا القرار نافذاً من تاريخ نشره.

٠٧- على الوزراء المختصين تنفيذ احكام هذا القرار.

٠٨- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

جوهر نامق سالم

رئيس المجلس الوطني لكوردستان

العراق



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان العراق

رقم القرار: ٢٥

تاريخ القرار: ١٠/١٨/١٩٩٢

٢٦/رضيهز/٢٦٩٢ ك

قرار»

١- قدم السادة المدرجة اسائهم ادناه استقالاتهم من عضوية المجلس

لوطني بغية التفرغ للمناصب الوزارية المناطة بهم . فقد قرر المجلس قبولها

باجماع الحاضرين استناداً الى احكام الفقرة/٢ من المادة/٤٣ من قانون

مجلس الوطني لكوردستان العراق رقم ١/ لسنة ١٩٩٢ والفقرة/٢ من

مادة/٣٠ من النظام الداخلي للمجلس خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٢ .